وحدة الاتصال والإعلام في الإسكوا

أبرز العناوين

News Brief

(26 أيلول/سبتمبر 2018)

الإسكوا/ESCWA

- جامعة بيرزيت تطلق الأنطولوجيا العربية ومحرك بحث معجمي (وكالة معا الإخبارية/سما الإخبارية/أمد للإعلام/سوا/عيون الخليج/دنيا الوطن)
- ثلث نساء العرب ضحايا العنف (ويكي)
- "الاتصالات" تشارك بورشة عمل الحكومة المفتوحة بالمنطقة العربية (الدستور/دوت مصر)
- حواء اليوم ناشطون حقوقيون يناقشون قضية العنف ضد المرأة في بيروت (لوما نيوز)
- نحّاس: الإستقواء على الدولة يجب أن يتوقف فوراً (لبنان 24/Lebanon Debate/سفير الشمال)
- نقصٌ في غلتَي الحنطة والشعير بالعراق (Scidev.net)
- ناشطون حقوقيون يناقشون قضية العنف ضد المرأة في بيروت (لايف ستايل/المغرب اليوم)

الإسكوا/ESCWA

جامعة بيرزيت تطلق الأنطولوجيا العربية ومحرك بحث معجمي (وكالة معا الإخبارية)

2018/09/26

رام الله- معا- أطلقت دائرة علم الحاسوب بجامعة بيرزيت، محرك بحث معجمي يتيح للباحث استرجاع ترجمة ومترادفات ومعاني كلمة معينة من 150 معجما عربيا ومتعدد اللغات.

وحضر حفل الإطلاق رئيس جامعة بيرزيت د. عبد اللطيف أبو حجلة، والوكيل المساعد لوزير التربية والتعليم لشؤون التعليم العالي د. إيهاب القبج، ورئيس أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا د. مروان عورتاني، وأمين عام اللجنة الوطنية للتربية والثقافة والعلوم ممثل فلسطين في منظمة الألكسو الشاعر مراد سوداني، وعدد كبير من علماء الحاسوب واللغات.

يحتوي محرك البحث على أضخم قاعدة بيانات لغوية استغرق حوسبتها حوالي ثماني سنوات، وذلك ضمن مشروع بحثي غير ربحي وطويل الأمد لخدمة اللغة العربية، وإغناء الإنترنت بمحتوى عربي نوعي، إذ سيتمكن الباحثون والطلبة والجمهور العربي عموماً من إيجاد المصطلح العربي الذي يناسب متطلباتهم وبترجمات متعددة، خاصةً وأن قاعدة البيانات تحتوي على عدد ضخم من معاجم المصطلحات المعاصرة وفي شتى العلوم والمجالات العلمية والهندسية والتجارية والأدبية وغيرها، بالإضافة إلى المعاجم والمسارد اللغوية التقليدية. كما يحتوي المحرك على الانطولوجيا العربية وهي تصنيف لمفاهيم الكلمات العربية وتعريفها بحدودها وبلغة المنطق.

وقال رئيس الجامعة د. عبد اللطيف أبو حجلة، إن هذا الإنجاز يعزز من دور الجامعة العلمي والريادي في خدمة الأمة العربية. وبيَّن، أن حوسبة هذا الكم الهائل من المعاجم كان عملاً شاقاً، خاصة أنه تمت طباعتها ومراجعتها على مدار عدة سنوات، وأنه وبالرغم من ضعفِ الإمكانيات المادية، إلا أنه تم إنتاج ما حلمت به العديد من المؤسسات العربية قديما لحفظ وحوسبة المعاجم العربية. وشكر أبو حجلة دائرة علم الحاسوب والباحثين القائمين على هذا العمل لتسخيرهم جلّ وقتهم لخدمة أمتهم العربية، وتوقع أن تساعد قاعدة البيانات اللغوية على تحسين أداء العديد من التطبيقات. ودعا المؤسسات الحكومية لأن يُشركوا العلماء في الجامعات الفلسطينية وأن يُتيحوا لهم الفرصة لتقديم حلول وخدمات ضمن أُطر بحثية مُمَأسّسة.

وعبر عميد كلية الهندسة والتكنولوجيا د. واصل غانم، عن فخره بهذا الإنجاز، والذي يضاف إلى العديد من الإنجازات الريادية والتاريخية لكلية الهندسة ولدائرة علم الحاسوب، والتي كان من ضمنها حوسبة اللهجة العامية الفلسطينية قبل عدة سنوات والتي تهدف لمساعدة الحاسوب على فهم وترجمة النصوص العامية. وأضاف أن التطور التكنولوجي هو الذي يدفع عجلة الإقتصاد وأن مثل هذه الأبحاث هي التي تقحم فلسطين في الثورة الصناعية الرابعة.

بدوره صرح الوكيل المساعد لوزير التربية والتعليم لشؤون التعليم العالي د. إيهاب القبج "أننا نقف أمام انجاز علمي فلسطيني يعكس قدرة الفلسطينيين على الإبداع والريادة رغم ضعف الإمكانيات المادية، مشيرا في ذات الوقت إلى أن الوزارة تسعى جاهدة إلى تحسين جودة التعليم في فلسطين. وأكد القبج أن وزارة التربية ستعمل على ايصال هذا المشروع إلى كافة طلبة المدارس وتعميمه على مؤسسات التعليم العالي بالتنسيق مع القائمين عليه.

أما رئيس أكاديمية فلسطين للعلوم والتكنولوجيا د. مروان عورتاني، فشكر جامعة بيرزيت على هذا الانجاز، وعلى اهتمامها في البحث العلمي رغم ضعف الإمكانيات .

وأشار إلى أن أهمية محرك البحث تتعدى استخداماته كمعجم من قبل الجمهور العربي، وأنه يؤسس لتطوير العديد من التطبيقات الذكية، وأن غياب المصادر اللغوية المحوسبة أدى إلى ضعف أداء التطبيقات بالرغم من حاجتنا واستعملنا اليومي لها .

وأضاف، أن أكاديمية فلسطين تسعى الى تطوير ومأسسة قطاع البحث العلمي الفلسطيني وتأطير الباحثين الشباب لزيادة مهاراتهم وقدراتهم البحثية والريادية، وأنها تنفذ حاليا عدة برامج للتشبيك العلمي مع العالم الخارجي. وصرح عورتاني أن الاكاديمية تشهد إعادة تطوير ومأسسة داخلية لتكون صوت العلماء والبحث العلمي في فلسطين.

من جهته عبر أمين عام اللجنة الوطنية الفلسطينية للتربية والثقافة والعلوم، وممثل فلسطين في منظمة الالكسو، الشاعر مراد سوداني، عن إعجابه بفكرة إطلاق محرك البحث المعجمي.

ولفت إلى أنْ المعاجم الالكترونية تعد من أهمّ الوسائط المعتمدة في حفظ الذّاكرة اللغويّة للأمة العربية، ويتوجب تطويرها لتواكب حركة الانفجار المعلوماتي الهائل، ونسق الدّفق المصطلحي المتسارع في مجتمع المعرفة. وطالب سوداني القائمين على المشروع بأن يصروا على تطويره كونه مشروع مفتوح للمستقبل.

فيما عبرت رئيسة قسم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاسكوا بالأمم المتحدة د. نبال إدلبي في كلمتها عبر "سكايب"، عن أهمية هذا المشروع التاريخي في زيادة المحتوى العربي النوعي والمحوسب على الانترنت .

وبينت أن عدد صفحات الانترنت العربية تمثل 0.6% فقط من عدد صفحات الانترنت وذلك بالرغم من أن العرب يشكلون 5.7% من سكان الكوكب، معتبرة أن هذه أرقام صادمة بالمقارنة باللغات الأخرى مثل الألمانية. كما دعت مجتمع الباحثين إلى الاهتمام بالمحتوى العربي المحوسب خاصة وأن ذلك يساعد على بناء تطبيقات تخدم اهتمامات الامة العربية وتساعد على تعزيز اقتصادها.

وعرض د. مصطفى جرار، المدير والباحث الرئيسي للمشروع، محرك البحث والانطولوجيا العربية مبينا أن هذا المشروع يؤسس إلى بناء شبكة لغوية شاملة ومحوسبة للغة العربية ضمن أسس علمية حديثة ورصينة .

وبين أن قلة المصادر اللغوية على الإنترنت وعدم إتاحتها لجمهور الباحثين ومطوري البرمجيات حد من حوسبة اللغة العربية وبناء تطبيقات قادرة على فهم ومعالجة الجوانب اللغوية .

وتابع أن محرك البحث هو الأول من نوعه عالميا، من حيث عدد المعاجم وجودة محتواها، وانه يتم العمل حاليا على ربط جميع مدخلات المعاجم ربطا لغويا وربطا دلاليا.

وحول الأنطولوجيا، أوضح د. جرار انها شجرة للمفاهيم العربية، أي تصنيف لمعاني الكلمات وليس الكلمات نفسها، مصنفة ومعرفة حسب ما توصلت إليه العلوم، وليس حسب ما شاع بين الناس كما المعاجم. وأن الأنطولوجيا بنيت بلغة المنطق المحوسب، مما يتيح استخدامها في العديد من التطبيقات الذكية، مثل البحث والاسترجاع دلالياً، الترجمة الآلية، التحليل الدلالي وفك الغموض الالي، البيانات الضخمة وتوحيد قواعد البيانات، الويب الدلاليّ، وغيرها من التطبيقات.

كما أشار إلى أن الأنطولوجيا تشكل منهجية جديدة في هندسة المعاجم وصناعة المصطلحات وتعريبها خاصة في ظل ثورة وعولمة المعلومات.

ثلث نساء العرب ضحايا العنف (ويكي)

2018/09/25

في بيروت وعلى مدى يومين، التقى ناشطون في قضايا المرأة من عدة دول عربية في ورشة عمل ناقشت العنف ضد المرأة في المنطقة العربية.

الورشة نظمتها لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) ألقت الضوء على دور الآليات الدولية والتشريعات الوطنية والخدمات التي تسهم في التصدي للعنف ضد المرأة.

الإسكوا أصدرت تقارير سابقة ركزت على أهمية التشريعات الوطنية في حماية المرأة من العنف.

ورغم التقدم الذي أحرز لمعالجة المشكلة، لا تزال هناك العديد من المشكلات التي تعاني منها المجتمعات العربية بالنسبة للعنف ضد المرأة، بحسب المنظمة.

بالأرقام

تشير أرقام منظمة الأمم المتحدة إلى أن 37 في المئة من النساء العربيات تعرضن لأحد أنواع العنف، الجسدي أو الجنسي.

35.4 في المئة من المتزوجات في المنطقة تعرضن للعنف الجسدي أو الجنسي من الزوج في مرحلة من حياتهن، وهو معدل أعلى بقليل من المعدل العالمي.

تزداد المشكلة خطورة في مناطق النزاعات. ففي 2015، شكت لاجئات سوريات في الأردن من تعرضهن لحالات عنف مختلفة تراوحت بين العنف الجنسي والأذى النفسي.

14 في المئة من الفتيات العربيات تزوجن قبل وصولهن سن 18 عاما.

إنجازات منقوصة

عانت المجتمعات العربية من غياب التشريعات التي تكفل الحماية للنساء من التعرض للعنف.

لكن هذا الوضع تغير، خلال السنوات الماضية، بعد أن اتخذت دول عربية خطوات تشريعية وقانونية هامة في سبيل إنهاء مكافحة العنف ضد النساء، خاصة العنف الأسري والاغتصاب. لكن منظمات عربية ودولية مدافعة عن حقوق النساء اعتبرتها غير كافية، ولا تنهي ظاهرة العنف ضد المرأة

في 2014، ألغى المغرب المادة 475 من قانون العقوبات التي كانت تسمح للمغتصبين بتجنب الملاحقة القضائية إذا تزوجوا من ضحاياهم. وجاء الإلغاء بعد انتحار ضحية اغتصاب أجبرت على الزواج من مغتصبها.

وفي تطورات إيجابية صيف العام الماضي، ألغت تونس والأردن ولبنان قوانين تبرئة المغتصب إذا تزوج من الضحية.

في 26 تموز/يوليو من العام الماضي، ألغى البرلمان التونسي المادة 227 مكرر بالكامل عندما تبنى قانونا تاريخيا بشأن القضاء على العنف ضد المرأة. هذا القانون سمح للنساء بالحصول على أوامر حماية في حالات الطوارئ وأوامر حماية طويلة الأجل ضد المسيئين لهن.

وبعد أقل من أسبوع، وافق مجلس النواب الأردني على إلغاء المادة 308 بالكامل. وفي 16 آ/ أغسطس، ألغى البرلمان اللبناني المادة 522، المتعلقة بزواج ضحية الاغتصاب من الجاني.

وأصدر المغرب في شباط/فبراير 2018 قانونا أقر بالعنف ضد النساء كأحد أشكال التمييز بناء على النوع الاجتماعي.

نقاط ضعف

رغم أن تسع دول أقرت قوانين لمكافحة العنف الأسري، إلا أن الجزائر والبحرين والعراق والكويت وليبيا وسورية لا تزال تحتفظ بقوانين تسمح للمغتصبين بالإفلات من العقاب.

المشكلة أيضا مجتمعية وتتعدى حدود القوانين، فالزواج بالإكراه قد يستمر بشكل غير رسمي بعد إلغاء القوانين المتعلقة بالاغتصاب، بحسب هيومن رايتس ووتش، لأن الأمر مرتبط بالآراء التقليدية التي تربط "شرف" العائلة بسلوك النساء والفتيات، بما في ذلك الحفاظ على عذريتهن قبل الزواج.

تقول المنظمة إن القانون المغربي ترك النساء عرضة لخطر العنف إذ لم يسمح لهن بالتماس أوامر الحماية إلا بعد التبليغ باتهامات جنائية.

عنف الشريك والاغتصاب الزوجي

تعاني 37 في المئة من المتزوجات ومن سبق لهن الزواج من عنف الشريك في منطقة الشرق الأوسط، بحسب تقرير لمنظمة الإسكوا، الذي أشار أيضا إلى أن ثلث المتزوجات بين 15 و49 عاما في الأردن تعرضن لعنف جسدي، وفي مصر وصلت النسبة إلى 46 في المئة للمتزوجات ومن سبق لهن الزواج بين 18 و64 عاما.

حتى خلال فترة الحمل، تشير دراسة أجريت في مصر، إلى أن ثلث النساء تعرضهن للاعتداء الجنسي خلال الحمل، وفي دراسة أخرى أجريت في الأردن، تعرضت سبعة في المئة لاعتداءات.

في 2014 أقر لبنان قانونا للحماية من العنف الأسري بعد صراع طويل مع الحكومة بشأن مضمونه، ورغم أنه يشير إلى عدم التعرض للضحية وإنشاء وحدة متخصصة في جهاز الأمن، لكنه لا يجرم الاغتصاب الزوجي.

تقول المنظمة إن جميع بلدان المنطقة تقريبا لا تعترف بالاغتصاب الزوجي، والقانون في العديد من الدول يعطي الحق للزوج في "تأديب" زوجته.

وتجرم تونس الاغتصاب الزوجي، وكذلك لبنان لكن لا يسميه "اغتصابا."

في الإمارات، لا يوجد قانون محدد يجرم العنف الأسري، بل يسمح قانون العقوبات بـ"تأديب" الزوج لزوجته وأطفاله القُصر، طالما لا يتجاوز اعتداؤه عليهم "الحدود الموصوفة في الشريعة."

وليس لدى عُمان وقطر قوانين جزائية وطنية تتعلق بالأزواج الذين يرتكبون أعمال عنف ضد زوجاتهم.

المادة 60 من قانون العقوبات المصري تقول: "لا تسري أحكام قانون العقوبات على كل من ارتكب فعل بنية سليمة عملا بحق مقرر بمقتضى الشريعة"، وتقول المنظمة إن الأزواج قد يستخدمون هذه الفقرة لتبرير أي فعل من أفعال العنف المنزلي.

ورغم الحماية القانونية للأطفال ضد الزواج، لا يزال القضاة في الأردن وتونس ومصر والمغرب يمنحون "الاستثناءات" لزواج الأطفال، بحسب التقرير.

قوانين قديمة

تقول الإسكوا إن غالبية قوانين العقوبات في المنطقة هي نتاج العهد الاستعماري وتنطوي على قواعد قديمة والقليل منها طرأ عليه تعديلات وإصلاحات جوهرية.

فمعظم التشريعات بما فيها تلك التي وضعت حديثا تعتمد تعريفا محدود النطاق يغفل عدة أوجه من العنف مثل الاغتصاب الزوجي وسفاح المحارم، كما أن التشريعات تركز على مقاضاة المرتكبين، متجاهلة أهمية الوقاية منه، وحماية الناجيات وإعادة دمجهن في المجتمع.

ومن العوائق القانونية التي تواجهها اللواتي يتعرضن للعنف عموما اشتراط تقديم شاهدين أو أكثر لإثبات تعرضهن للضرب، كما في الأردن، ورفض قبول الأقارب كشهود، كما في البحرين، بحسب المنظمة.

هيومن رايتس ووتش رغم إشادتها بالتقدم الحاصل في التشريعات، لكنها ترى في الوقت ذاته أن "العنف" ضد المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "متفش ومترسخ."

الإسكوا أكدت أهمية الرقابة الدولية للإشراف على تعهدات الدول في مجال حقوق المرأة، عن طريق مجلس حقوق الإنسان واللجان المنبثقة عن المعاهدات الدولية، والمحاكم الدستورية في هذه البلدان، التي يمكن أن تفصل في مسائل المساوة بين الجنسين والانتهاكات التي تتعرض لها المرأة، خاصة في الدول التي يفرض دستورها عدم التمييز.

"الاتصالات" تشارك بورشة عمل الحكومة المفتوحة بالمنطقة العربية (الدستور)

الثلاثاء 25/سبتمبر/2018

تُعقد، اليوم، ورشة عمل الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، والتي تنظمها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التابعة لمنظمة الأمم المتحدة، خلال الفترة من 25 إلى 27 سبتمبر، في بيروت بلبنان .

ومن المقرر أن يشارك وفد من قطاع الاتصالات في الورشة، والتي تهدف إلى بناء قدرات المشاركين من الدول العربية على إطار عمل الإسكوا الخاص بالحكومة المفتوحة والذي يتضمن أربع مراحل أساسية .

وستوفر ورشة العمل هذه للمشاركين معرفة الخيارات، والأدوات، والأعمال المطلوبة لتطوير وتنفيذ مبادرات الحكومة المفتوحة في المنطقة العربية، كما ستتضمن جلسات حول البيانات المفتوحة، والمشاركة، والتعاون، والإشراك.

حواء اليوم ناشطون حقوقيون يناقشون قضية العنف ضد المرأة في بيروت (لوما نيوز)

الثلاثاء 25/سبتمبر/2018

اخبار المرأة حواء اليوم ناشطون حقوقيون يناقشون قضية العنف ضد المرأة في بيروت مصدر الخبر - لايف ستايل مع تفاصيل الخبر ناشطون حقوقيون يناقشون قضية العنف ضد المرأة في بيروت:

التقى ناشطون في قضايا المرأة من دول عربية عدة لمدة يومين في ورشة عمل ناقشت العنف ضد المرأة في المنطقة العربية وذلك في بيروت.

ونظمت الورشة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" و ألقت الضوء على دور الآليات الدولية والتشريعات الوطنية والخدمات التي تسهم في التصدي إلى العنف ضد المرأة , وأصدرت " الإسكوا" تقارير سابقة ركزت على أهمية التشريعات الوطنية في حماية المرأة من العنف , وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز لمعالجة المشكلة، لا تزال هناك العديد من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات العربية بالنسبة للعنف ضد المرأة، وفق المنظمة.

تشوير أرقام منظمة الأمم المتحدة إلى أن 37 في المئة من النساء العربيات تعرضن إلى أحد أنواع العنف، الجسدي أو الجنسي , وتعرض 35.4 في المئة من المتزوجات في المنطقة إلى العنف الجسدي أو الجنسي من الزوج في مرحلة من حياتهن، وهو معدل أعلى بقليل من المعدل العالمي , تزداد المشكلة خطورة في مناطق النزاعات , ففي 2015، شكت لاجئات سوريات في الأردن من تعرضهن إلى حالات عنف مختلفة تراوحت بين العنف الجنسي والأذى النفسي , 14 في المئة من الفتيات العربيات تزوجن قبل وصولهن سن 18 عامًا.

إنجازات منقوصة

عانت المجتمعات العربية من غياب التشريعات التي تكفل الحماية للنساء من التعرض إلى العنف , لكن هذا الوضع تغير، خلال السنوات الماضية، بعد أن اتخذت دول عربية خطوات تشريعية وقانونية مهمة في سبيل إنهاء مكافحة العنف ضد النساء، بخاصة العنف الأسري والاغتصاب , لكن منظمات عربية ودولية مدافعة

عن حقوق النساء اعتبرتها غير كافية، ولا تنهي ظاهرة العنف ضد المرأة , وفي 2014، ألغى المغرب المادة 475 من قانون العقوبات التي كانت تسمح للمغتصبين بتجنب الملاحقة القضائية إذا تزوجوا من ضحاياهم , وجاء الإلغاء بعد انتحار ضحية اغتصاب أجبرت على الزواج من مغتصبها , وفي تطورات إيجابية صيف العام الماضي، ألغت تونس والأردن ولبنان قوانين تبرئة المغتصب إذا تزوج من الضحية.

وألغى البرلمان التونسي المادة 227 ، مكرر بالكامل عندما تبنى قانونًا تاريخيًا بشأن القضاء على العنف ضد المرأة في 26 تموز/يوليو من العام الماضي, هذا القانون سمح للنساء بالحصول على أوامر حماية في حالات الطوارئ وأوامر حماية طويلة الأجل ضد المسيئين لهن , وبعد أقل من أسبوع، وافق مجلس النواب الأردني على إلغاء المادة 308 بالكامل , وفي 16 آب/ أغسطس، ألغى البرلمان اللبناني المادة 522، المتعلقة بزواج ضحية الاغتصاب من الجاني , وأصدر المغرب في شباط/ فبراير 2018 قانونًا أقر بالعنف ضد النساء كأحد أشكال التمييز بناء على النوع الاجتماعي.

نقاط ضعف

رغم أن تسع دول أقرت قوانين لمكافحة العنف الأسري، إلا أن الجزائر والبحرين والعراق والكويت وليبيا وسورية لا تزال تحتفظ بقوانين تسمح للمغتصبين بالإفلات من العقاب , المشكلة أيضًا مجتمعية وتتعدى حدود القوانين، فالزواج بالإكراه قد يستمر بشكل غير رسمي بعد إلغاء القوانين المتعلقة بالاغتصاب، وفق هيومن رايتس ووتش، لأن الأمر مرتبط بالآراء التقليدية التي تربط شرف العائلة بسلوك النساء والفتيات، بما في ذلك الحفاظ على عذريتهن قبل الزواج , وتقول المنظمة إن القانون المغربي ترك النساء عرضة لخطر العنف إذ لم يسمح لهن بالتماس أوامر الحماية إلا بعد التبليغ باتهامات جنائية.

عنف الشريك والاغتصاب الزوجي

تعاني 37 في المئة من المتزوجات ومن سبق لهن الزواج من عنف الشريك في منطقة الشرق الأوسط، وفق تقرير لمنظمة الإسكوا، الذي أشار أيضًا إلى أن ثلث المتزوجات بين 15 و49 عامًا في الأردن تعرضن لعنف جسدي، وفي مصر وصلت النسبة إلى 46 في المئة للمتزوجات ومن سبق لهن الزواج بين 18 و64 عامًا , وتشير دراسة أجريت في مصر، إلى أن ثلث النساء تعرضهن إلى اعتداء الجنسي خلال الحمل، وفي دراسة أخرى أجريت في الأردن، تعرضت سبعة في المئة لاعتداءات.

وأقر لبنان في 2014 قانونًا للحماية من العنف الأسري بعد صراع طويل مع الحكومة بشأن مضمونه، ورغم أنه يشير إلى عدم التعرض للضحية وإنشاء وحدة متخصصة في جهاز الأمن، لكنه لا يجرم الاغتصاب الزوجي , وتقول المنظمة إن جميع بلدان المنطقة تقريبًا لا تعترف بالاغتصاب الزوجي، والقانون في العديد من الدول يعطي الحق للزوج في "تأديب" زوجته , وتجرم تونس الاغتصاب الزوجي، وكذلك لبنان لكن لا يسميه "اغتصابًا."

ولا يوجد قانون محدد يجرم العنف الأسري في الإمارات، ، بل يسمح قانون العقوبات بـ"تأديب" الزوج لزوجته وأطفاله القُصر، طالما لا يتجاوز اعتداؤه عليهم الحدود الموصوفة في الشريعة , وليس لدى عُمان وقطر قوانين جزائية وطنية تتعلق بالأزواج الذين يرتكبون أعمال عنف ضد زوجاتهم , وتقول المادة 60 من قانون العقوبات المصري "لا تسري أحكام قانون العقوبات على كل من ارتكب فعل بنية سليمة عملًا بحق مقرر بمقتضى الشريعة"، وتقول المنظمة إن الأزواج قد يستخدمون هذه الفقرة لتبرير أي فعل من أفعال العنف المنزلي.

ورغم الحماية القانونية للأطفال ضد الزواج، لا يزال القضاة في الأردن وتونس ومصر والمغرب يمنحون "الاستثناءات" لزواج الأطفال، وفق التقرير.

قوانين قديمة

تقول "الإسكوا" إن غالبية قوانين العقوبات في المنطقة هي نتاج العهد الاستعماري وتنطوي على قواعد قديمة والقليل منها طرأ عليه تعديلات وإصلاحات جوهرية , فمعظم التشريعات بما فيها تلك التي وضعت حديثًا تعتمد تعريفًا محدود النطاق يغفل عدة أوجه من العنف مثل الاغتصاب الزوجي وسفاح المحارم، كما أن التشريعات تركز على مقاضاة المرتكبين، متجاهلة أهمية الوقاية منه، وحماية الناجيات وإعادة دمجهن في المجتمع , ومن العوائق القانونية التي تواجهها اللواتي يتعرضن إلى العنف عمومًا اشتراط تقديم شاهدين أو أكثر لإثبات تعرضهن للضرب، كما في الأردن، ورفض قبول الأقارب كشهود، كما في البحرين، وفق المنظمة , وزغم إشادة هيومن رايتس ووتش بالتقدم الحاصل في التشريعات، لكنها ترى في الوقت ذاته أن "العنف" ضد المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "متفش ومترسخ."

وأكدت أكدت أهمية الرقابة الدولية للإشراف على تعهدات الدول في مجال حقوق المرأة، عن طريق مجلس حقوق الإنسان واللجان المنبثقة عن المعاهدات الدولية، والمحاكم الدستورية في هذه البلدان، التي يمكن أن

تفصل في مسائل المساواة بين الجنسين والانتهاكات التي تتعرض لها المرأة، بخاصة في الدول التي يفرض دستورها عدم التمييز.

نحّاس: الإستقواء على الدولة يجب أن يتوقف فوراً (لبنان 24)

2018-09-25

أكد عضو كتلة "الوسط المستقل" النائب نقولا نحاس أن "إقرار سلسلة الرتب والرواتب بالشكل الذي اعتمد أثقل الدولة"، قائلاً: "رددنا هذا الكلام مراراً ونعيده اليوم، إن السلسلة حق إن اقترنت بإصلاحات على مستوى القطاعات الوظيفية التي شملتها يُضاعف من عطاء وإنتاجية الموظفين، من هنا فإننا لم نكن يوماً مع إقرارها بشكلها الحالي، وقد قمنا بإعداد دراسة شاملة حولها بالتعاون مع البنك الدولي ومنظمة الإسكوا نتج عنها 22 بنداً وآلية إصلاحية لإقرارها على نحو أكثر إنصافاً، وأُدرجت جميعها في القانون الذي أحيل إلى المجلس النيابي ولكن للأسف لم يؤخذ بها ."

وأوضح نحاس ضمن برنامج "نقطة ع السطر" عبر إذاعة "صوت لبنان 100.3 – 100.5"، أن "الإقتصاد لا يحتمل التأويل لأن الأرقام واضحة، ولا شك أننا في لبنان وصلنا إلى مرحلة بات فيها القطاع العام يستنفد مقدرات الدولة"، كاشفاً أننا "متجهون نحو ظرف صعب ستصبح فيه الدولة غير قادرة على الإستدانة، ما سيؤدي إلى أزمة كبيرة تتأثر بها مداخيل الناس وقدراتهم الشرائية ."

وشدد على أن "ما سمعه النواب من وزير المالية علي حسن خليل في جلسة لجنة المال والموازنة الأخيرة والتحليل الصائب الذي قدمه كان من المفترض أن يدفع بالمسؤولين إلى التداعي لاجتماع فوري يهدف إلى إقرار الحلول"، مشيراً إلى أننا "نحتاج إلى لحظة يقظة يُدرك خلالها المعنيون إستحالة إستمرار النهج السياسي المعمول به حالياً."

وأضاف: "إن ما يحدث في لبنان حالياً هو تزاوج السيء بالسيء، فقد ورثنا نظاماً قائماً على المحاصصة ومكاسب المجموعات وليس على المواطنة، ولم نستطع حتى اليوم تغيير هذه الذهنية"، موضحاً أن "التوظيف في الدولة لطالما كان آداةً للزعامة السياسية ولكنه يُرهق الخزنية وبات أكبر من طاقتنا على تحمله، لذلك يجب أن يتوقف هذا الإستقواء على الدولة فوراً".

نقصٌ في غلتَي الحنطة والشعير بالعراق (Scidev.net)

18/09/25

[بغداد] أصدر الجهاز المركزي للإحصاء بالعراق تقريرًا عن محصولي الحنطة والشعير في عام 2018، بينت نتائجه انخفاضًا عامًّا في المساحة المزروعة والإنتاج، بسبب قلة الأمطار وشح المياه، إضافة إلى انخفاض متوسط غلة الدونم بسبب "هطول الأمطار في غير موسمها، والعواصف الترابية."

ولتردِّي الأوضاع الأمنية بغربي العراق، لم تتوافر بالتقرير بيانات عن محافظات نينوى والأنبار وصلاح الدين، وهو ما تكرر في قضاء الحويجة بمحافظة كركوك، وبعض القرى في محافظة ديالى، ولم يشمل الإحصاء محافظات السليمانية ودهوك وأربيل من إقليم كردستان.

بالنسبة للمحافظات المشمولة، قُدِّر إنتاج الحنطة، وفقًا للتقرير، بنحو 2178 ألف طن للموسم الشتوي لسنة 2018، بانخفاض نسبته 26.8% عن إنتاج السنة الماضية، وكانت المساحة المزروعة 3154 ألف دونم، بانخفاض قُدِّرت نسبته بنحو 25.2% عما كانت عليه في 2017.

أما الشعير فقُدِّر بنحو 191 ألف طن للموسم الشتوي لسنة 2018، بانخفاض نسبته 37.1% عن إنتاج السنة الماضية، في حين كانت المساحة المزروعة 601 ألف دونم، بانخفاض قدرت نسبته بنحو 26.7% عما كانت عليه في الموسم الماضي.

ولم يتمكن كثير من المزارعين العراقيين من زراعة محصولي القمح والشعير للموسم الحالي، شأنهم شأن صبيح سوادي، رغم حيازته مئة دونم من الأرض الصالحة للزراعة، بقضاء قلعة سكر بمحافظة ذي قار.

"المياه لا تصل كافيةً إلى الأراضي الزراعية"، وفق سوادي الذي كان يزرع أرضه حنطةً وشعيرًا، والآن صار يشتكي، "سقي الزرع يحتاج إلى مضخات مياه كبيرة، وهي تحتاج إلى وقود مكلف جدًّا، فضلًا على كلفة الحرث والحصاد العالية."

يقول سوادي لشبكة" :SciDev.Net لم يكن السقي قبل أزمة المياه بالبلاد يحتاج إلى مضخات، والآن صرنا نعاني مشكلة تملُّح التربة، ولا دعم حكومي."

ويتوقع حيدر العصاد -عضو هيئة الرأي في وزارة الزراعة بالعراق- تقلُّص المساحات المزروعة بمحصولي الحنطة والشعير إلى النصف خلال الموسم الحالي 2018-2019.

"لا يمكن الاستفادة من تلك المساحات في زراعة محاصيل أخرى للموسم الشتوي إلا إذا كانت رطبة، أو باللجوء إلى الآبار الارتوازية، ولكنها ذات كلفة عالية جدًّا"، وفق العصاد، الذي يرأس أيضًا الاتحاد العام للجمعيات الفلاحية التعاونية في العراق.

وعندما أدلى كبير خبراء الإستراتيجيات والسياسات المائية وعضو هيئة التدريس في جامعة دهوك، رمضان محمد حمزة، بدلوه في هذا الشأن أوضح أن العراق من الدول الأكثر عرضةً للتغيرات المناخية، بسبب موقعه الجغرافي وخصائصه المناخية والهيدرولوجية، "وتكالب دول الجوار على حصته من الموارد المائية."

ويأسف حمزة: "ليس ثمة أي تخصيصات مالية، منذ العام 2003، لرصد ومعالجة ظاهرة تغير المناخ وتأثيرها على الاقتصاد والزراعة والبيئة العراقية."

ويضيف: لدخول العراق في دوامة من الحروب، لم تجر بالبلاد أية دراسات مستفيضة لتقييم التأثير المحتمل للتغيرات المناخية على العراق، عدا التي أجرتها بعض من وكالات الأمم المتحدة مثل الفاو واليونسكو والإسكوا وغيرها.

يقول حمزة لشبكة" :SciDev.Net تسلَّم وزير الموارد المائية العراقي من منظمة الإسكوا تقريرًا شاملًا عن تأثيرات التغيرات المناخية على المنطقة العربية بالنيابة عن المجلس الوزاري في سبتمبر 2017 ببيروت، ولم يُعرض حتى الآن على الخبراء لدراسته ووضع إستراتيجية للتكيف."

"وإذا لم يُراعَ ترشيد المياه والتحول إلى أساليب الري بالرش والتنقيط، وتقليص أو منع زراعة المحاصيل المستهلكة للمياه مثل الأرز، فسيؤدي ذلك حتمًا إلى أزمة أمن غذائي مستقبلا"، وفق حمزة.

أما مها رشيد -عضو هيئة التدريس في قسم هندسة البناء والإنشاءات بكلية دجلة الجامعة، والمتخصصة في إدارة الموارد المائية بالأهوار- فترى أن "أحد الحلول هو المضي قدمًا في تقنيات إعادة تدوير المياه الراجعة من الري ومياه الصرف الصحي للاستفادة منها في أغراض الزراعة."

وكذلك على المحافظات والفلاحين التعاون مع وزارة الموارد المائية، من خلال الاستخدام الأمثل للمياه وعدم إهدارها، وفق مها.

وتضيف مها للشبكة: "من الحلول الأخرى، إعادة تأهيل شبكات المياه القديمة، والأهم هو التعامل بجدية مع الدول المتشاطئة في الأنهار مع العراق للمحافظة على حقوقه المائية، والعودة إلى العمل بعدد من البروتوكولات التي ما زالت قائمة."

ناشطون حقوقيون يناقشون قضية العنف ضد المرأة في بيروت (لايف ستايل)

الثلاثاء ,25 أيلول / سبتمبر2018

دائرة الإحصاءات العامة ترصد تدني تمثيل المهندسات في مجلس النقابة ناشطون حقوقيون يناقشون قضية العنف ضد المرأة في بيروت أنباء عن اقتراب مايكل كورس مِن الاستحواذ على دار "فيرزاتشي" نجوم طالتهم شائعات العلاقات النسائية وتناول المواد المخدرة ونفاها المقرّبون منهم أفكار لكبار السن لجعل منزلهم أكثر راحة ومتعة للعيش دائمًا أهمّ الآثار الجانبية والسلبية لتناوُل المشروبات الكحولية فندق "شيلبورن في دبلن شهد صياغة دستور إيرلندا في عهد مايكل كولينز 1922 تعرف علي مواصفات مولود مواليد برج الميزان "ثلث طلبة الجامعات مرضى نفسيون" وطبيب يؤكد "الاكتئاب" أشهرهادائرة الإحصاءات العامة ترصد تدني تمثيل المهندسات في مجلس النقابة ناشطون حقوقيون يناقشون قضية العنف ضد المرأة في بيروت أنباء عن اقتراب مايكل كورس مِن الاستحواذ على دار "فيرزاتشي" نجوم طالتهم شائعات العلاقات النسائية وتناول المواد المخدرة ونفاها المقرّبون منهم أفكار لكبار السن لجعل منزلهم أكثر راحة ومتعة للعيش دائمًا أهمّ الآثار الجانبية والسلبية لتناوُل المشروبات الكحولية فندق "شيلبورن في دبلن شهد صياغة دستور إيرلندا في عهد مايكل كولينز 1922 تعرف علي مواصفات مولود مواليد برج الميزان "ثلث طلبة الجامعات مرضى نفسيون" وطبيب يؤكد "الاكتئاب" أشهرها

العنف ضد النساء العربيات

بيروت ـ لايف استايل

التقى ناشطون في قضايا المرأة من دول عربية عدة لمدة يومين في ورشة عمل ناقشت العنف ضد المرأة في المنطقة العربية وذلك في بيروت.

ونظمت الورشة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا "الإسكوا" و ألقت الضوء على دور الآليات الدولية والتشريعات الوطنية والخدمات التي تسهم في التصدي إلى العنف ضد المرأة , وأصدرت " الإسكوا" تقارير سابقة ركزت على أهمية التشريعات الوطنية في حماية المرأة من العنف , وعلى الرغم من التقدم الذي أحرز لمعالجة المشكلة، لا تزال هناك العديد من المشاكل التي تعاني منها المجتمعات العربية بالنسبة للعنف ضد المرأة، وفق المنظمة.

تشوير أرقام منظمة الأمم المتحدة إلى أن 37 في المئة من النساء العربيات تعرضن إلى أحد أنواع العنف، الجسدي أو الجنسي , وتعرض 35.4 في المئة من المتزوجات في المنطقة إلى العنف الجسدي أو الجنسي من الزوج في مرحلة من حياتهن، وهو معدل أعلى بقليل من المعدل العالمي , تزداد المشكلة خطورة في مناطق النزاعات , ففي 2015، شكت لاجئات سوريات في الأردن من تعرضهن إلى حالات عنف مختلفة تراوحت بين العنف الجنسي والأذى النفسي , 14 في المئة من الفتيات العربيات تزوجن قبل وصولهن سن 18 عامًا.

إنجازات منقوصة

عانت المجتمعات العربية من غياب التشريعات التي تكفل الحماية للنساء من التعرض إلى العنف , لكن هذا الوضع تغير، خلال السنوات الماضية، بعد أن اتخذت دول عربية خطوات تشريعية وقانونية مهمة في سبيل إنهاء مكافحة العنف ضد النساء، بخاصة العنف الأسري والاغتصاب , لكن منظمات عربية ودولية مدافعة عن حقوق النساء اعتبرتها غير كافية، ولا تنهي ظاهرة العنف ضد المرأة , وفي 2014، ألغى المغرب المادة 475 من قانون العقوبات التي كانت تسمح للمغتصبين بتجنب الملاحقة القضائية إذا تزوجوا من ضحاياهم , وجاء الإلغاء بعد انتحار ضحية اغتصاب أجبرت على الزواج من مغتصبها , وفي تطورات إيجابية صيف العام الماضي، ألغت تونس والأردن ولبنان قوانين تبرئة المغتصب إذا تزوج من الضحية.

وألغى البرلمان التونسي المادة 227 ، مكرر بالكامل عندما تبنى قانونًا تاريخيًا بشأن القضاء على العنف ضد المرأة في 26 تموز/يوليو من العام الماضي, هذا القانون سمح للنساء بالحصول على أوامر حماية في حالات الطوارئ وأوامر حماية طويلة الأجل ضد المسيئين لهن , وبعد أقل من أسبوع، وافق مجلس النواب الأردني على إلغاء المادة 308 بالكامل , وفي 16 آب/ أغسطس، ألغى البرلمان اللبناني المادة 522، المتعلقة بزواج ضحية الاغتصاب من الجاني , وأصدر المغرب في شباط/ فبراير 2018 قانونًا أقر بالعنف ضد النساء كأحد أشكال التمييز بناء على النوع الاجتماعي.

نقاط ضعف

رغم أن تسع دول أقرت قوانين لمكافحة العنف الأسري، إلا أن الجزائر والبحرين والعراق والكويت وليبيا وسورية لا تزال تحتفظ بقوانين تسمح للمغتصبين بالإفلات من العقاب , المشكلة أيضًا مجتمعية وتتعدى حدود القوانين، فالزواج بالإكراه قد يستمر بشكل غير رسمي بعد إلغاء القوانين المتعلقة بالاغتصاب، وفق هيومن رايتس ووتش، لأن الأمر مرتبط بالآراء التقليدية التي تربط شرف العائلة بسلوك النساء والفتيات، بما في ذلك الحفاظ على عذريتهن قبل الزواج , وتقول المنظمة إن القانون المغربي ترك النساء عرضة لخطر العنف إذ لم يسمح لهن بالتماس أوامر الحماية إلا بعد التبليغ باتهامات جنائية.

عنف الشريك والاغتصاب الزوجي

تعاني 37 في المئة من المتزوجات ومن سبق لهن الزواج من عنف الشريك في منطقة الشرق الأوسط، وفق تقرير لمنظمة الإسكوا، الذي أشار أيضًا إلى أن ثلث المتزوجات بين 15 و49 عامًا في الأردن تعرضن

لعنف جسدي، وفي مصر وصلت النسبة إلى 46 في المئة للمتزوجات ومن سبق لهن الزواج بين 18 و64 عامًا , وتشير دراسة أجريت في مصر، إلى أن ثلث النساء تعرضهن إلى اعتداء الجنسي خلال الحمل، وفي دراسة أخرى أجريت في الأردن، تعرضت سبعة في المئة لاعتداءات.

وأقر لبنان في 2014 قانونًا للحماية من العنف الأسري بعد صراع طويل مع الحكومة بشأن مضمونه، ورغم أنه يشير إلى عدم التعرض للضحية وإنشاء وحدة متخصصة في جهاز الأمن، لكنه لا يجرم الاغتصاب الزوجي , وتقول المنظمة إن جميع بلدان المنطقة تقريبًا لا تعترف بالاغتصاب الزوجي، والقانون في العديد من الدول يعطي الحق للزوج في "تأديب" زوجته , وتجرم تونس الاغتصاب الزوجي، وكذلك لبنان لكن لا يسميه "اغتصابًا."

ولا يوجد قانون محدد يجرم العنف الأسري في الإمارات، ، بل يسمح قانون العقوبات بـ"تأديب" الزوج لزوجته وأطفاله القُصر، طالما لا يتجاوز اعتداؤه عليهم الحدود الموصوفة في الشريعة , وليس لدى عُمان وقطر قوانين جزائية وطنية تتعلق بالأزواج الذين يرتكبون أعمال عنف ضد زوجاتهم , وتقول المادة 60 من قانون العقوبات المصري "لا تسري أحكام قانون العقوبات على كل من ارتكب فعل بنية سليمة عملًا بحق مقرر بمقتضى الشريعة"، وتقول المنظمة إن الأزواج قد يستخدمون هذه الفقرة لتبرير أي فعل من أفعال العنف المنزلي.

ورغم الحماية القانونية للأطفال ضد الزواج، لا يزال القضاة في الأردن وتونس ومصر والمغرب يمنحون "الاستثناءات" لزواج الأطفال، وفق التقرير.

قوانين قديمة

تقول "الإسكوا" إن غالبية قوانين العقوبات في المنطقة هي نتاج العهد الاستعماري وتنطوي على قواعد قديمة والقليل منها طرأ عليه تعديلات وإصلاحات جوهرية , فمعظم التشريعات بما فيها تلك التي وضعت حديثًا تعتمد تعريفًا محدود النطاق يغفل عدة أوجه من العنف مثل الاغتصاب الزوجي وسفاح المحارم، كما أن التشريعات تركز على مقاضاة المرتكبين، متجاهلة أهمية الوقاية منه، وحماية الناجيات وإعادة دمجهن في المجتمع , ومن العوائق القانونية التي تواجهها اللواتي يتعرضن إلى العنف عمومًا اشتراط تقديم شاهدين أو أكثر لإثبات تعرضهن للضرب، كما في الأردن، ورفض قبول الأقارب كشهود، كما في البحرين، وفق المنظمة , وزغم إشادة هيومن رايتس ووتش بالتقدم الحاصل في التشريعات، لكنها ترى في الوقت ذاته أن "العنف" ضد المرأة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "متفش ومترسخ."

وأكدت أكدت أهمية الرقابة الدولية للإشراف على تعهدات الدول في مجال حقوق المرأة، عن طريق مجلس حقوق الإنسان واللجان المنبثقة عن المعاهدات الدولية، والمحاكم الدستورية في هذه البلدان، التي يمكن أن تفصل في مسائل المساوة بين الجنسين والانتهاكات التي تتعرض لها المرأة، بخاصة في الدول التي يفرض دستورها عدم التمييز.